



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
<https://mkmgjournals.ekb.eg>
المجلد (٩٠) أبريل ٢٠٢٤م



دور المجالس العرفية في تحقيق التربية الأمنية بالقرية المصرية
"دراسة اثنوجرافية"

إعداد

أ/ لطفى أحمد حسين فياض
باحث ماجستير بقسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة طنطا

المجلد (٩٠) ابريل ٢٠٢٤م

المقدمة :

يعد موضوع التربية الأمنية والضبط الاجتماعي سواءً كان ذلك بشكل رسمي أم بشكل غير رسمي من الموضوعات المهمة نظراً لأهمية وجوده في المجتمع، فبدونه تنهار المجتمعات حيث إنه يمثل القوة الممارسة من المجتمع على الأفراد والجماعات بل والمؤسسات لحفظ الأمن داخله. والجدير بالذكر أن التربية الأمنية غير الرسمية لها قانونها الخاص من حيث الثواب والعقاب، ومن المعروف أن العرف يمثل المصدر الوحيد للقانون في بعض المجتمعات الريفية والبدوية ، ومع عدم وجود دور للحكومة والسلطة والتشريع كمصدر رئيسي رسمي للقانون، إلا أنه لم يُلغَ دور العرف؛ لأن العرف يمثل قوة الضمير الجمعي في المجتمعات، ويتعايش الاثنان معاً وأصبح العرف ينظم بعض الأحداث لبعض الأفراد في المجتمعات البسيطة التي تعيش داخل المجتمع الأكبر. [بيومي، محمد ٢٠٠٦-٥٥]

وقد نادى كثير من المختصين بنظرية الأمن الشامل أو الأمن التكاملي، فقد توسع دور المنظومة الأمنية ليتضمن كل ما يمس "أمن المواطن" وراحته واستقراره، وقد استلزم ذلك بالضرورة تطور المسؤولية، فلم تعد الأجهزة الأمنية وحدها هي المسؤولة عن الحفاظ على أمن المجتمع ومكتسباته، وإن كان يقع عليها الجزء الأكبر من المسؤولية بل أصبح تبعاً لذلك جميع مؤسسات المجتمع داخلة ضمن مفهوم تحقيق الأمن الاجتماعي والوطني وتعزيزه.

ويتفق العلماء على أن التربية قوة ضابطة لسلوكيات الأفراد ويتخذها المجتمع أداة لضمان استمراره والحفاظ على مقوماته الثقافية وتحقيق تكيف الفرد مع بيئته الاجتماعية، والتربية بنوعها الرسمي وغير الرسمي والمقصودة وغير المقصودة تُعد من أهم أدوات الضبط الاجتماعي وتحقيق الأمن، فهي تساعد الأفراد على التكيف مع مجتمعهم وعدم الخروج على المعايير والقيم السائدة التي ارتضاها المجتمع، مما يساعد الأفراد على التكيف والتقليل من الانحراف الاجتماعي ودعم القيم والاتجاهات التي تحقق أمن المجتمع واستقراره .

وقد نشأت في ظل هذا الإطار المعرفي أهمية تطوير العلاقة والتعارف بين المجالس العرفية والتربية الأمنية داخل المجتمع إذ يُنظر إلى ذلك على أنه إحدى الدعامات المهمة لتفعيل دور التربية الأمنية، وتوضح الأدبيات في هذا المجال أهمية هذه العلاقة وحيويتها في مجال تنمية قيم الانتماء الوطني، وفي تعزيز قيم المسؤولية الفردية والجماعية، وفي ربط الأطر المعرفية للقربة بواقع المجتمع وحاجاته، والمتطلبات الأمنية والفكرية اللازمة لتنميته.

ومن هنا تتضح الحاجة إلى التربية الأمنية وإلى كل ما يعزز تحقيقها ومن بينها المجالس العرفية حيث إن الأمن والتربية يشكلان حاجات فطرية أساسية للإنسان وذلك من خلال:

- إن الإنسان مدني بطبعه فهو بحاجة إلى الأصدقاء والعلاقات الاجتماعية ولا يمكن أن تتم هذه العلاقة ولا أن تستقيم وتنتج إلا من خلال التربية والأمن معاً.
- إن الإنسان قابل للخير والشر، فهو بحاجة دائمة إلى التوجيه وإن اختلفت أساليبه ووسائله، وذلك بدعم من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والأمنية معاً.
- إن سلامة الجنس البشري متوقفة على عدة عوامل منها الحاجة إلى الألفة والطمأنينة والسكينة، وهذه لا تتحقق إلا بالتربية والأمن معاً.

مشكلة البحث:

تبلورت مشكلة البحث في تناول القرى داخل المجتمع المصري التي تتميز بطابع خاص يجعلها متفردة بين المناطق الأخرى وتتميز بوجود عادات وتقاليد وتربية أمنية غير رسمية، وهو اهتمام البحث، فإلى أي حد يحدث التداخل بين النوعين الرسمي وغير الرسمي من التربية الأمنية مع التأكيد على دور المجالس العرفية في فض النزاعات الأسرية والقابلية للحفاظ على التوازن داخل المجتمع.

وقد أضحى مفهوم التربية الأمنية مفهوماً تربوياً دولياً شائعاً فتطبيقاته تمتد في كثير من دول العالم المختلفة، وقد أسفر هذا الاهتمام عن ظهور عدد من التجارب والإجراءات التطبيقية الراهنة أدت إلى تفعيل هذا المفهوم وتحويله إلى صيغ تطبيقية في المجال التربوي، وإلى زيادة الاستفادة من المجالس العرفية

لتحقيق التربية الأمنية، وإلى زيادة الوعي بأهمية السلم الاجتماعي في تحقيق التقدم والنمو الاجتماعي والاقتصادي للدولة، كما يؤدي تدعيم هذه العلاقة إلى تحقيق الترابط بين النظرية والواقع الاجتماعي وتحقيق التكامل بين مؤسسات التنشئة التربوية والاجتماعية المختلفة ومن بينها المجالس العرفية لتفعيل التربية الأمنية.

وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية الدور الذي تؤديه المجالس العرفية ومن بينها دراسة طلبة، أشرف [٢٠٠٢] بعنوان : "دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، دراسة مقارنة بين أولاد رائف بأسويط ودهمشة بالشرقية، ودراسة غنيم، محمد [٢٠٠٩] بعنوان : "الضبط الاجتماعي والقانون العرفي، دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية".

وبرغم ما يحققه تطبيق المجالس العرفية في مجال التربية الأمنية للمجتمع من فوائد جمة إلا أن تطبيق هذا المفهوم وتحويله إلى برنامج تربوي متكامل يتضمن أنشطة تكاملية مع الجهات الأمنية في مصر ما يزال يحتاج للكثير من العناية والتطوير .

ومن ثم يسعى هذا البحث للتعرف على دور المجالس العرفية في تحقيق التربية الأمنية وكيفية أداء هذه المجالس لدورها، والتعرف على آليات انعقاد هذه المجالس وأهم المشكلات التي تواجهها.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

- ما دور المجالس العرفية في تحقيق التربية الأمنية بالقرية المصرية؟
- وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال الرئيسي الإجابة على التساؤلات التالية :
- ما الإطار المفاهيمي للتربية الأمنية؟ وما الأهداف التي تسعى لتحقيقها؟
- ما أهم أشكال وآليات وإجراءات المجالس العرفية في القرية المصرية؟
- ما أهم المعوقات التي تواجه المجالس العرفية في القرية المصرية؟
- ما أبرز متطلبات تفعيل دور المجالس العرفية في تحقيق التربية الأمنية بالقرية المصرية؟

هدف البحث

تتبلور أهمية البحث الحالي في توضيح وإبراز دور المجالس العرفية في تحقيق التربية الأمنية بالقرية المصرية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث الحالي إلى نُدرَة الدراسات في مجال المجالس العرفية، وتوضيح الواقع الحالي للمجالس العرفية والمعوقات التي تواجه هذه المجالس، وإلقاء الضوء على العلاقة المتبادلة بين المجالس العرفية والتربية الأمنية، واقتراح بعض الآراء والتوصيات التي من شأنها تفعيل دور المجالس العرفية في تحقيق التربية الأمنية.

المصطلحات الإجرائية للبحث:

التربية الأمنية :

تعليم وممارسة المفاهيم والخبرات للمواطنين لتحقيق الأمن الوطني ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية والتعريف بالضوابط القانونية ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق وتنفيذ هذه الضوابط والنتائج المترتبة على مخالفتها وغرس المبادئ التي تساعد المواطن على حمل قدر وافر من الانضباط الذي يسهم في تشكيل سلوكه نحو الآخرين والتزامه باحترام حرياتهم وأداء حقوقهم وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية.

المجالس العرفية:

مجالس عرب أو بدو يحكمها شيخ ويكون مسئولاً عنها وله الكلمة العليا والأمر والنهي وهي نوع من أنواع التحكيم الذي يصلح ذات البين والحكم بالعدل لإنهاء كافة أنواع الخصومات بالقرية المصرية.

منهج البحث :

في ضوء طبيعة البحث وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها فإن الباحث اعتمد على المنهج الاثنوجرافي والذي يركز على دراسة أسلوب الحياة ومجموعة التقاليد والعادات والقيم والأدوات والمأثورات الشعبية لدى جماعة معينة أو مجتمع معين

خلال فترة زمنية محددة من خلال اتصال الباحث اتصالاً مباشراً يعيش فيه بين الجماعات المراد دراستها ويتعلم لغة الأهالي كي يوثق صلته به، والغرض من البحث الاثنوجرافي هو وصف السلوك الثقافي وتفسيره لمجموعة ما متضمناً السلوك التواصلية له ومن بينها جوانب الحياة المتعلقة بها.

عينة البحث : عينة من المجالس العرفية ببعض قرى محافظة الغربية.

حدود البحث

حدود مكانية: وتشمل قرى محافظة الغربية

حدود زمنية: وقت تطبيق الدراسة الاثنوجرافية.

حدود موضوعية: وتشمل المجالس العرفية ودورها في تحقيق التربية الأمنية.

مخطط البحث :

وهو عبارة عن المباحث الرئيسية :

الإطار النظري للبحث: تناول البحث فصولاً وهي:

١- الإطار العام للبحث.

٢- الإطار المفاهيمي للتربية الأمنية.

٣- مظاهر وأشكال وآليات المجالس العرفية.

٤- العلاقة بين المجالس العرفية والتربية الأمنية.

٥- الدراسة الاثنوجرافية.

٦- النتائج والتوصيات.

٧- مراجع البحث.

٢- الإطار المفاهيمي للتربية الأمنية :

هناك عدة تعريفات للتربية الأمنية منها : "أنها عملية تربوية تهدف إلى ترسيخ القيم والمعارف والسلوكيات بأبعادها الأمنية والاجتماعية والثقافية والوطنية لدى الطلبة بهدف تدعيم ثقافة المقاومة في قناعاتهم عبر تحصينهم ضد محاولات التدمير الجسدي والفكري والاجتماعي الممنهجة قبل أعداء الدين والوطن"^(١).

وتعرف أيضاً بأنها :تلك المعاني أو المفاهيم الأمنية والقيم التربوية التي هي في مجموعها تحقق الأمن للفرد والمجتمع في جميع شئون حياته وذلك من خلال تطبيق تربوي متكامل بين مؤسسات المجتمع لهذه المعاني الأمنية والقيم التربوية".^(٢)

التعريف الإجرائي للتربية الأمنية:

ترى الدراسة الحالية أن التربية الأمنية هي عملية تربوية منظمة تشتمل على القيم والمعارف والمعلومات الأمنية التي تسعى التربية لإكسابها للأفراد بغية تحصين النشء وأفراد المجتمع ضد الجريمة وضد أي اعتداء فكري أو بدني أو اجتماعي وذلك لتمكين الأفراد من أداء أدوارهم بشكل سليم.

أهمية التربية الأمنية :

ترى الدراسة الحالية أن التربية الأمنية أصبحت ضرورة لا غنى عنها حيث يشهد العالم مجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية أدت إلى ظهور عدد من المشكلات الاجتماعية مثل : ضعف التماسك الأسري، وقلّة الروابط الاجتماعية، وانشغال أولياء الأمور بتدبير نفقات الحياة الأمر الذي أدى إلى ضعف دور الأسرة في توجيه الأبناء وتحصينهم بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية الأمر الذي يجعل التربية الأمنية ذات أهمية بالغة للحفاظ على النشء وتوعيتهم حتى لا يقعوا في براثن الجريمة الالكترونية أو الجريمة العادية.

ومما سبق يمكن القول بأن التربية الأمنية تعد حصن المجتمع للحفاظ على أبنائه ضد أي مخاطر تهدد الأمن والسلم الاجتماعي حيث إنها تعمل على "حماية الفرد والمجتمع من أخطار الجرائم والحوادث للعمل بكفاءة مطمئنين على حياتهم ومستقبلهم".^(٣)

كما أنها تعمل على "مكافحة جرائم الاختلاس وتهريب النقد وتزييف العملة التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني وما يترتب عليه من إضعاف المقدرة المالية للدولة".^(٤)

كما ترى الدراسة الحالية أن العصر الحالي والذي يشهد انحرافات فكرية لدى البعض الأمر الذي أدى إلى ظهور وتنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف مما جعله يحتاج إلى التربية الأمنية التي تعمل على تحقيق الأمن والاستقرار وتعمل على حماية الأبناء من مخاطر الانزلاق وراء تلك الانحرافات الفكرية التي تنعكس على السلوك الذي يهدد أمن الأفراد والمجتمعات.

- ١ - رامي أبو الخير : دور التربية الأمنية في تعزيز ثقافة المقاومة لدى طلبة جامعات غزة وسبل تفعيله - رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة الأزهر - غزة فلسطين ٢٠١٦ص٧.
- ٢- عبدالله آل عايش التربية الأمنية في الإسلام الحل الأمثل للفتن ، دار المحبة ، دمشق ٢٠٠٦ص١٤
- 3 - محمد السيف: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي ، الرياض، دار الخريجي للنشر ٢٠٠٣، ص٨١.
- 4- السيد شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية ،مؤسسة الجامعة الاسكندرية ١٩٨٤ص٦٠٧.

رابعاً : أهداف التربية الأمنية:

تسعى التربية الأمنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية المنشودة ومن هذه الأهداف: "تربية المواطن وتنشئته تنشئة قييمة وتعزيز الأمن الشامل وتعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية، وتأسيس الانتماء والولاء والمسئولية، من خلال تعميق مفهوم الأمن الشامل وتعزيز الوعي الأمني وترسيخ مبدأ المسئولية المجتمعية وحماية الأحداث والشباب من الوقوع في الجريمة"^(١)

خامساً: مجالات التربية الأمنية: توجد مجموعة من المجالات الهامة للتربية الأمنية والتي تعتبر من الركائز الأساسية لمنظومة الأمن الشامل ومن هذه المجالات: الأمن الأسري، والأمن الفكري، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن البيئي، والأمن المعلوماتي.

٣- مظاهر وأشكال وآليات المجالس العرفية:

أولاً : مفهوم المجالس العرفية: المجالس العرفية مصطلح يمكن تعريفه بأنه "اختيار المتنازعين لمحكمين أو أكثر من أهل الخبرة والرشد، وممن يصلح للقضاء للفصل فيما بينهما من منازعات والارتضاء بما يحكمون به"^(٢) وتُعرف الدراسة الحالية المجالس العرفية بأنها : هيئة قضائية غير رسمية تتكون من مجموعة من الأشخاص ويتم اختيارهم كمحكمين للفصل بين المتخاصمين، ويحكم هؤلاء المحكمون وفق ما ألفه المجتمع واعتياده، ويكون حكمهم ملزماً لكلا الطرفين المتخاصمين طالما أن حكمهم لا يتعارض مع الشرع.

ثانياً أهمية المجالس العرفية: ترى الدراسة الحالية ومن خلال خبرة الباحث الشخصية أن أهمية المجالس العرفية تكمن فيما يلي: أن المجالس العرفية وسيلة مجتمعية فاعلة في إرساء ثقافة التصالح والتسوية الودية داخل المجتمع، وهي بذلك تعد وسيلة فعالة للتخلص من المشاحنات والترصد وتكرار الخطأ، وتعد أيضاً وسيلة للحصول على أحكام سريعة بدلاً من تباطؤ دورة صدور الأحكام القضائية في المحاكم، وتساعد على تخفيف حجم القضايا التي يتم تداولها في المحاكم، وهي بذلك تتيح الفرصة لقضاة المحاكم لسرعة الحكم في القضايا المنظورة أمامهم، وتعفي الأفراد المتنازعين من رسوم المحاكم والمحامين، وتعمل على الحصول على الضمانات اللازمة لتنفيذ ما انتهت إليه الجلسات العرفية، وتتميز بالانتشار في جميع أنحاء مصر وخاصةً القرى والمناطق الشعبية، كما تعد المجالس العرفية أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة والقيادات الشعبية للتعامل مع التوترات والعنف الطائفي في الوقت الحاضر بالرغم من تصاعد حجم الانتقادات لها من قبل أحزاب مدنية ومؤسسات حقوقية وقطاع واسع من الأقباط، وقد تلعب الجلسات العرفية دوراً محورياً بفضل ما تتمتع به من شرعية وسرعة في تنفيذ قراراتها في سد فجوات في عمل أجهزة الدولة الأمنية والقضائية"^(٣).

١ محمد العمري: التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، تصوير مقترح لطلاب المرحلة المتوسطة - المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام بن سعود ٢٠٠٩، ص ١٩.

٢- نجلاء عبدالجواد صهوان: العوض المالي في المجالس العرفية، دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد السابع، الجزء الثاني، ٢٠٢٢، ص ٥٩٣ .

٣- إسحاق إبراهيم: موت القانون، الجلسات العرفية والعنف الطائفي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة مجلد ١٦، عدد ٦٤، أكتوبر ٢٠١٦، ص ١٢٧.

ثالثاً : أسباب اللجوء للمجالس العرفية: ترى الدراسة الحالية أن نمط العلاقات السائدة في الريف والمناطق العشوائية من الأسباب الرئيسية التي تدفع أطراف النزاع إلى اللجوء للمجالس العرفية حيث يتدخل الأقارب وأهل الخير للصالح بين الأطراف، ويعد ذلك ميزة في تلك المجتمعات قلما توجد في المناطق الحضرية وبين أهل المدن نظراً لطبيعة العلاقات في تلك المناطق حيث يسودها في الغالب الانغلاق.

رابعاً : شروط القاضي العرفي: ترى الدراسة الحالية ضرورة توفر عدة شروط في القاضي العرفي ومنها: الإسلام فيجب على القاضي العرفي أن يكون مسلماً ولا يعد ذلك الشرط تحيزاً أو تعصباً ولكن لكون القاضي العرفي يحكم وفق تعاليم الدين والشريعة الإسلامية وبالتالي فلا بد أن يكون على دراية تامة بأحكام الدين ومن الشروط أيضاً العقل، فهو مناط التفكير فمن البديهي أن يكون القاضي عاقلاً قادراً على التمييز وتعقل الأمور واتخاذ القرار ويكون ذكراً لا أنثى، وذلك لأن الجلسات العرفية تتطلب المخاطبة والاستماع للشهود وغيرها من الأمور التي قد لا تكون متاحة للمرأة، وكذلك يجب أن يكون لديه علم تام بعبادات وأعراف الناس ومحلاً لثقة المتخاصمين بعدالته ونظافة يده، وأن يكون له أصل

في القضاء العرفي، فيكون من بيت قضاء عرفي، لكن هذا الشرط ممتنع اليوم فمن امتلك العلم بالقضاء العرفي ونال ثقة الناس يمكنه أن يصبح قاضياً عرفياً.

خامساً: كيفية عقد الجلسة العرفية: يمكن تلخيص عقد الجلسة العرفية في عدة خطوات هي: توفر الركن المادي المتمثل في القضية أو المشكلة محل النزاع، وجود شخص أو عدد من الأشخاص الذين يرغبون في الصلح بين الأطراف المتنازعة وذهاب أولئك الأشخاص إلى طرفي النزاع لعرض عقد جلسة عرفية لحل النزاع، أخذ الضمانات اللازمة لوقف النزاع بين الطرفين وذلك من خلال التوقيع على شرط "العمار والمعاودة"، الاتفاق على اختيار المحكمين وراعي البيت، عرض ما يعرف بالصلح الأبيض على طرفي النزاع، والمقصود بالصلح الأبيض التصالح دون الدخول في التفاصيل مع تحمل الجاني تكلفة علاج المجني عليه إن وجد وفي حال رفض الصلح الأبيض، يبدأ الحكام في تحرير محضر الجلسة العرفية، والبدء بسماع المجني عليه وحججه، ثم سماع حجج الجاني، وسماع الشهود في غرفة المداولة سراً ثم المداولة بين المحكمين لإصدار الحكم، وبعد ذلك يصدر الحكم من رئيس الجلسة العرفية.

سادساً: الحكم الشرعي للمجالس العرفية: لاشك أن العرف أحد مصادر التشريع ولذلك فمن الطبيعي ألا تخالف أحكام المجالس العرفية الشرع فهي تتفق مع الشريعة الإسلامية وهي من قبيل الصلح والتحكيم، لا من قبيل القضاء حيث إن القضاء يكون من القاضي الشرعي الذي ينصبه الإمام، وفي أيامنا هذه يقصد به القاضي الرسمي في المحاكم التابعة لوزارة العدل ولذا فإن الأحكام العرفية التي تخالف الشرع لا تعتبر من قبيل الصلح أو التحكيم لمخالفتها الشرع.

سابعاً: عيوب المجالس العرفية: هناك العديد من المعوقات التي تواجه المجالس العرفية منها كثرة النفقات التي يتحملها المحكمون في الانتقال لأماكن النزاع، واتخاذ بعض المحكمين القضاء وسيلة لكسب الرزق وبعضهم يتخذها وسيلة للوجاهة الاجتماعية مما يفقدهم الثقة في أحكامهم، وترى الدراسة الحالية

- أنه للتغلب على المعوقات التي تعوق عمل المجالس العرفية ولمساعدة المجالس العرفية في القيام بدورها في تحقيق التربية الأمنية فإنه يجب اتباع الآتي:
- غرس القيم الإصلاحية في الأجيال القادمة وذلك بتضمين المناهج الدراسية لمثل تلك القيم، اهتمام وسائل الاعلام بنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وإبراز دور المجالس العرفية في تحقيق الأمن المجتمعي.
 - إنشاء مكتب للمصالحات داخل أقسام الشرطة أسوة بمحاكم الأسرة على أن تشمل تلك المكاتب على شخصيات محبة للعمل العام ممن تتوفر فيهم شروط القاضي العرفي،
 - توعية المواطنين بأهمية روح الإصلاح الاجتماعي من خلال خطب الجمعة في المساجد وكذلك من خلال لقاءات توعية داخل الكنائس، كذلك تشكيل لجان للمصالحات داخل النقابات والمؤسسات العامة، وترى الدراسة الحالية ضرورة وجود نقابة خاصة بحكام المجالس لتقديم الدعم لهم سواءً كان هذا الدعم مادياً كمقابل للانتقالات لمن يرغب أو توفير مواصلات للانتقال لمكان انعقاد المجالس العرفية.
 - ومما سبق يمكن القول إن المجالس العرفية موجودة منذ زمن ولها معظم الدور والأثر في تحقيق السلم والأمن الاجتماعيين
 - وبذلك فلها دور كبير في تحقيق التربية الأمنية حيث إنها تسعى لتحقيق العدالة والتسامح ونبذ العنف وكذلك الشعور بالمسئولية وترسيخ مبدأ سيادة القانون وكل ذلك من مقومات الأمن المجتمعي .
 - فالتربية الأمنية تعمل على استقرار المجتمع وسيادة الأمن والأمان .
 - ولاشك أن المجالس العرفية تسعى لنفس الغرض.
 - كما أن التربية الأمنية تعمل على الحد من الجرائم والمخالفات وهو نفس ما تسعى إليه المجالس العرفية.
- ٤ - العلاقة بين المجالس العرفية والتربية الأمنية: تسعى التربية الأمنية إلى تحقيق الأمن الاجتماعي وهو نفس الهدف الذي تسعى إليه المجالس العرفية

ونعني بالأمن الاجتماعي " السلامة والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع في كل مجالات الحياة، وإصلاح الفرد في المجتمع وتحقيق أهدافه التي تتجلى بالعلم والتعلم والتربية والثقافة والوصول بالفرد والجماعة إلى حالة من الصلاح توصف بأنها حالة اجتماعية مثالية، والسبيل الوحيد للوصول إلى ذلك هو تحقيق الأمن للفرد والجماعة"^(١)

ومن آليات الأمن الاجتماعي المجالس العرفية والتي لا تقل عن الآليات الأخرى التي

يتخذها المجتمع لتحقيق الأمن لأفراده وللوصول إلى تحقيق الأمن الاجتماعي المنشود لابد من تربية الفرد تربية إسلامية صحيحة وإعداده إعداداً فكرياً قائماً على المبادئ الإسلامية السمحة "ويشترط لتوفير الأمن الاجتماعي وجود أجهزة ومؤسسات مختصة تأخذ كل منها

١- غنوم أحمد بن عبدالكريم - المسؤولية الأمنية للمؤسسات الاجتماعية -
مجلة البحوث الأمنية - كلية الملك فهد الأمنية -

مركز البحوث والدراسات، مجلد ١٥ - عدد ٣٤٤-٢٠٠٦ - ص ٥٤

قسماً من المسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع ومن ضمن هذه المؤسسات الأجهزة المسؤولة عن الأمن بصورة عامة وعن سلامة المواطن بصورة خاصة فمهما بلغت درجة رُقي الإنسان والمجتمع البشري يبقى بحاجة إلى عين ساهرة على أمنه وأن الثقة بالأجهزة الأمنية عامل إيجابي كما هي عامل رادع لكل عابث لأن أحد مقومات الأمن الاجتماعي هو توفير أجهزة أمن فعالة تقوي المواطن جنوح الجانحين"^(١)

ولهذا يجب توطيد العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجالس العرفية والتي تعتبر من أدوات تحقيق الأمن داخل المجتمع فالإتصال بينهما من شأنه الحد من تفاقم المشكلات داخل المجتمع والإسراع في إنهاؤها بطريقة سليمة قبل أن تتفاقم وتصل إلى طريق مسدود يؤدي إلى نتائج سيئة تنعكس بالسلب على الأمن الاجتماعي، وهناك الكثير من العوامل والأسباب التي تجعل العلاقة بين

المجالس العرفية والتربية الأمنية علاقة حتمية الآن من أجل ضبط بوصلة المجتمع ليكون مجتمعاً مثاليًا ومن هذه العوامل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي ظهرت في كل المجتمعات مثل : الزيادة السكانية التي تؤدي إلى الكثير من المشكلات الاجتماعية وكذلك تأثير وسائل الاعلام المختلفة، وأدوات التواصل الاجتماعي المتنوعة" فقد أدى ذلك إلى ضعف الوازع الديني وقلّة الالتزام بالأعراف والعادات والتقاليد الموروثة لدى فئة ليست قليلة من الناس مما أوجد شرخاً واضحاً بين أبناء المجتمع الواحد مع ظهور مشكلات أدت إلى زعزعة الأمن الذي يمثل تهديداً كبيراً لاستقرار المجتمع ونمائه ويجعل كل ذلك من بين مجالات اهتمام التربية الأمنية وهدفاً أساسياً من بين أهدافها المنشودة".^(٢)

٥- الدراسة الاثنوجرافية: اعتمد الباحث على المنهج الاثنوجرافي والذي اتصل فيه الباحث اتصالاً مباشراً بالقضاة العرفيين خلال الجلسات العرفية التي عقدت داخل محافظة الغربية حيث شارك الباحث في هذه الجلسات وكذلك عقد الباحث العديد من المقابلات مع أطراف النزاع للتعرف على آرائهم في جدوى هذه المجالس العرفية، وأسباب اللجوء إليها، وكيفية اختيار القاضي العرفي، وماهي الصفات التي يجب أن تتوفر فيه من وجهة نظرهم؟ وما مدى رضاهم عن الأحكام الصادرة من هذه المجالس؟ وما عيوبها وما رؤيتهم لتفعيل دور المجالس والتغلب على المعوقات التي تواجهها؟ واتضح للباحث من خلال المشاركة في هذه الجلسات والمقابلات التي تمت عدة أمور منها:

- اعتزاز القضاة العرفيين برسالتهم التي يقومون بها من أجل الإصلاح بين الناس وتحملهم للكثير من الأعباء المادية وغير المادية لأداء هذه المهمة الثقيلة والتي يؤديونها دون مقابل ابتغاء وجه الله - عز وجل - .
- كما تبين للباحث الصلة الوثيقة بين معظم القضاة العرفيين والجهات الأمنية والتي كثيراً ما تلجأ إليهم لفض النزاعات في مهدها قبل تفاقمها.

- ١- المرجع السابق - ص ٥٦
- ٢- سعادة ، جودت أحمد وآخرون- التربية الأمنية - مجلة البحوث الأمنية - كلية الملك فهد الأمنية ، مركز البحوث والدراسات - مجلد ٢٦ عدد ٢٨ ص ١٩٢
- كذلك تبين للباحث من خلال إجابات أطراف النزاع الثقة الكبيرة في المجالس العرفية والتي تمثل لهم العدالة الناجزة والسريعة في إعادة الحقوق لأصحابها ونشر الأمن والطمأنينة داخل المجتمع عامة والقرية خاصة بعيداً عن المحاكم والجهات الأمنية.
- وأجمعوا على وجوب اتصاف القاضي بالعدل وطهارة اليد وقوة الشخصية والخبرة السابقة بالأحكام العرفية.
- لذلك عند اختيار القاضي يعتمدون على أهل الثقة وأصحاب الخبرة والذين يعملون في مجال الإصلاح بين الناس يعتمدون عليهم في اختيار القاضي المناسب لنوع المشكلة محل الحكم.
- كما أعرب الكثير منهم عن رضاهم بالأحكام الصادرة من المجالس العرفية فهي أفضل بكثير من اللجوء للمحاكم والجهات الأمنية وذلك لسرعتها في فض النزاع وإعادة الأمن والطمأنينة للمجتمع.
- وأعرب بعضهم عن وجود بعض العيوب وكان أكثرها عدم وجود آلية لتنفيذ الأحكام الصادرة وخاصة الحقوق المالية منها وربما يتعرض صاحب الحق بعد الحكم لبعض الضغوطات من أجل التنازل عن الحق المحكوم به بذريعة أنه سيخلق نوعاً من الضغينة المكبوتة لدى الجاني فلا تصفو نفسه تجاه المجني عليه فيترقب الفرصة لإحداث مشكلة أخرى معه يصعب حلها.
- ومن العيوب أيضاً التي ذكرها البعض إجحام رجال الدين الرسميين في أغلب هذه المجالس عن الحضور والمشاركة فيها ؛ لذلك طالب البعض بأن يكون لرجال الدين دور فاعل في هذه المجالس ليكون حكم الجلسة العرفية محصناً بأحكام الدين فلا يكون هناك مجال للتشكيك في الحكم أو الهروب منه تحت مبرر مخالفته للشرع.

- كما طالب البعض بأن يكون هناك مشاركة للجهات الأمنية في الجلسات العرفية لردع المخالفين لأحكامها وأن يكون تمثيل الجهات الأمنية حسب نوع النزاع بدايةً من شيخ البلد وعمدة القرية وصولاً إلى مدير الأمن بالمحافظة.

٣- الخاتمة :

أ- النتائج :

- ١- الأمن مطلب إنساني للجميع المسلم وغير المسلم فلا يمكن أن يعيش الفرد في أمان وغيره غير آمن في نفس المجتمع .
- ٢- لا يقتصر تحقيق الأمن على المؤسسات الأمنية بمفردها بل يقع على عاتق التربية مهمة تحقيق الأمن للمجتمع وضبط سلوكيات الأفراد من خلال إكساب الطلاب والأفراد مجموعة من المهارات والأنشطة التي تهدف إلى تنمية وتعزيز الوعي بالأمن وجميع مجالاته.
- ٣- تعد التربية الأمنية من الموضوعات المهمة وذلك لأهمية وجودها في المجتمع، فبدونها تنهار المجتمعات فهي القوة الممارسة من المجتمع على الأفراد والجماعات بل والمؤسسات لحفظ الأمن بداخله.
- ٤- تعد التربية الأمنية حصن المجتمع للحفاظ على أبنائه ضد أي مخاطر تهدد الأمن والسلم الاجتماعي .
- ٥- التربية الأمنية عملية تربوية منظمة تشتمل على القيم والمعارف والمعلومات الأمنية التي تسعى لإكسابها للأفراد بغية تحصين النشء وأفراد المجتمع ضد الجريمة وضد أي اعتداء فكري أو بدني أو اجتماعي، وذلك لتمكين الأفراد من أداء أدوارهم بشكل سليم.
- ٦- من أهداف تطبيق التربية الأمنية إعداد الأفراد لممارسة أدوارهم في تحقيق الضبط الاجتماعي ويساعدهم هذا على فهم طبيعة النظام الثقافي، ويؤدي إلى تفهم الاجتماعي، وكذلك التفاعل مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع.
- ٧- تسعى التربية الأمنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية المنشودة ومنها تربية المواطن وتنشئته تنشئة قويمه، وتعزيز الأمن الشامل، وتعزيز الانتماء الوطني

والهوية الوطنية، وتأصيل الولاء والمسؤولية من خلال تعميق مفهوم الأمن الشامل وتعزيز الوعي الأمني وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية، وحماية الأحداث والشباب من الوقوع في الجريمة.

٨- هناك مجموعة من المجالات الهامة للتربية الأمنية التي تعتمد على الركائز الأساسية لمنظومة الأمن الشامل ومن هذه المجالات : الأمن الأسري، والأمن الفكري والأمن الاجتماعي والأمن السياسي، والأمن البيئي، والأمن المعلوماتي.

٩- هناك عدة مقومات للأمن المجتمعي تتمثل في : سيادة القانون، توافر الحاجات الأساسية، الشعور بالمسؤولية، العدالة، التسامح، ونبذ العنف، والتعايش مع الآخر، والمواطنة.

١٠- المجالس العرفية تعمل على تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي وهو ما تسعى إليه التربية الأمنية.

١١- المجالس العرفية هيئة قضائية غير رسمية يكون حكمها ملزماً للطرفين المتنازعين طالما أن الحكم لا يتعارض مع الشرع.

١٢- المجالس العرفية وسيلة مجتمعية فاعلة في إرساء ثقافة التصالح والتسوية الودية داخل المجتمع للتخلص من المشاحنات والترصد وتكرار الخطأ.

١٣- تعد الجلسات العرفية أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة والقيادات الشعبية للتعامل مع التوترات والعنف الطائفي في الوقت الحاضر بالرغم من تصاعد حجم الانتقادات لها من قبل أحزاب مدنية ومؤسسات حقوقية وقطاع واسع من الأقباط.

١٤- تلعب الجلسات العرفية دوراً محورياً بفضل ما تتمتع به من شرعية وسرعة في نفاذ قراراتها في سد فجوات في عمل أجهزة الدولة الأمنية والقضائية.

١٥- نمط العلاقات السائدة في الريف والمناطق العشوائية من الأسباب التي تدفع أطراف النزاع إلى اللجوء للمجالس العرفية.

١٦- الجلسات العرفية لا تتعارض مع الشرع أو القانون.

١٧- من شروط القاضي العرفي، الإسلام، والعقل، والخبرة، والعلم بالعادات والأعراف، وقوة الشخصية، والسمعة الطيبة، والحكمة، ومهارة التفكير الناقد ليتمكن من التحليل والاستنباط.

١٨- توجد علاقة وثيقة بين المجالس العرفية والتربية الأمنية، فالمجالس العرفية من أدوات تحقيق التربية الأمنية داخل المجتمع.

١٩- هناك تصنيفات للقضاة العرفيين، وتختلف تلك التصنيفات طبقاً لنوع الخصومة التي تنظرها الجلسة العرفية.

٢٠- المجالس العرفية لها تنظيماتها الخاصة وليست عشوائية فمثلها مثل القضاء التقليدي الرسمي فلكل قاضٍ اختصاصه والقضايا التي ينظرها.

٢١- الأحكام العرفية التي تخالف الشرع لا تُعتبر من قبيل الصلح أو التحكيم لمخالفتها الشرع.

٢٢- هناك بعض العيوب والمعوقات للمجالس العرفية.

(ب) التوصيات:

١- غرس القيم الإصلاحية في الأجيال القادمة وذلك بتضمين المناهج الدراسية لمثل هذه القيم.

٢- اهتمام وسائل الاعلام بنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف وإبراز دور المجالس العرفية في تحقيق الأمن المجتمعي.

٣- إنشاء مكاتب للمصالحات داخل أقسام الشرطة أسوة بمحاكم الأسرة تضم قضاة عرفيين محبين للعمل العام.

٤- تشكيل لجان للمصالحات داخل النقابات والمؤسسات العامة.

٥- ضرورة إنشاء نقابة خاصة بالمحكمين العرفيين لتقديم كل أشكال الدعم لهم.

٦- تشكيل مجالس عرفية على مستوى القرية ثم على مستوى الوحدة المحلية ثم على مستوى المركز ثم على مستوى المحافظة.

ويتم اختيار المحكمين في مختلف المستويات وفق إجراءات محددة.

وعقد لقاءات دورية بين أعضاء هذه المجالس، والجهات الأمنية لمعرفة أكثر المشكلات انتشاراً وإيجاد حلول أمنية لها.

٧- مراجع البحث:

- ١- إسحاق إبراهيم: موت القانون، الجلسات العرفية والعنف الطائفي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مجلد ١٦، عدد ٦٤، أكتوبر ٢٠١٦ .
- ٢- أشرف مصطفى طلبية: دور المجالس العرفية في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، دراسة مقارنة بين أولاد رائف بأسسيوط وقرية دهمشة بالشرقية- مصر، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٢.
- ٣- السيد شتا: المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٤
- ٤- سعادة، جودت أحمد وآخرون: التربية الأمنية، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، مجلد ٢٦، عدد ٢٠١٧، ٦٨.
- ٥- غنوم وأحمد بن عبدالكريم: المسؤولية الأمنية للمؤسسات المجتمعية، مجلة البحوث الأمنية - كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، مجلد ١٥، عدد ٣٤، ٢٠٠٦.
- ٦- محمد أحمد بيومي وآخرون: دراسات في التشريعات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٦.
- ٧- محمد أحمد غنيم : الضبط الاجتماعي والقانون العرفي، دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩.
- ٨- محمد السيف: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، الرياض، دار الخريجي للنشر ٢٠٠٣.
- ٩- محمد العمري: التربية الأمنية في المنهج الإسلامي، تصور مقترح لطلاب المرحلة المتوسطة، المملكة العربية السعودية رسالة دكتوراه- جامعة الإمام بن سعود، ٢٠٠٩.
- ١٠- نجلاء عبدالجواد صهوان: العوض المالي في المجالس العرفية دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، العدد السابع، الجزء الثاني ٢٠٢٢.